شنـاشيـل

العراقية العوراء

■ عدنان حسين

تحتاج قناة العراقية الفضائية إلى أن تنقلها الدولة عاجلاً على نفقتها الخاصة إلى أفضل مستشفيات العيون في العالم (أظن أنها موجودة في موسكو)، فمن الواضح أن هذه القناة تعاني من تلف شديد في إحدى عينيها يهددها بالعَوَر الدائم.

العراقية لا ترى إلا ما تريد لها الحكومة أن تراه.. وما تريده الحكومة هو أن تقول القناة للعراقيين إن كل شيء، أمنياً واقتصادياً وسياسياً واجتماعياً.. وعاطفياً أيضاً، تمام التمام وعال العال، ومن لا يعجبه هذا الكلام يضرب رأسه بأقرب حاجز كونكريتي.

بسبب تلف إحدى عينيها، أو بسبب الأوامر الحكومية، لا ترى العراقية أن الفساد المالي والإداري متفش عمودياً من قمة السلطة والمجتمع إلى راحات أقدامها، و"من زاخو لحد الكويت" ومن طريبيل الى المنذرية.

والعراقية لا ترى أيضا أن مدننا جميعاً (باستثناء مدن إقليم كردستان) لم يعد فيها ما كان يُعرف بالشوارع والساحات والأزقة، فالنفايات والمياه الآسنة والحفريات والأتربة المتخلفة عنها تغطي هذا كله ولم نعد نميز الشارع عن الزقاق والساحة.

وقناة العراقية لا ترى ولا تسمع أن في بلدها العراق ينحدر مستوى خدمات الصحة والتعليم والصرف الصحي (المجاري) إلى ما دون مستواها في السودان والصومال وأفغانستان وزائير.

والعراقية لا يسمح لها عَوَرها، الذي نرجو ألا يتحوّل إلى عاهة دائمة، بان ترى هذا اللعب المستهتر الذي تؤديه النخبة السياسية المتنفذة المستغرقة في سباب بعضها البعض ومناكدة بعضها البعض، علاوة على غرقها في لجة الصراع الوحشي على المناصب والرواتب والامتيازات. فبالنسبة لها، الحكومة أفضل حكومة، ليس في تاريخ العراق الحديث والقديم بل في العالم كله، ورئيس الحكومة أحسن رجل في العالم ونوابه يستحقون جوائز نوبل في الأقل والوزراء جميعاً "خوش أوادم"، والوكلاء والمدراء كلهم أفندية محترمون، والسياسيون الممثلة كتلهم في البرلمان والحكومة أساتذة مبجلون، والمشكلة – إذا ما كانت ثمة مشكلة – إنما في الشعب التعبان الذي تستحق هذه الحكومة شعباً آخر أفضل منه .. شعب لا يشتكي من سوء خدمات الكهرباء والماء والنقل، ومن تلف المواد الغذائية والكهربائية المستوردة من الخارج، ومن تفاقم المشاكل المرتبطة بالفقر والبطالة وتردي حال الزراعة والصناعة والتجارة والري، ولا يتظاهر في أيام الجمعة ضد الفساد والمحاصصة وسواهما.

ولأنها عوراء لا ترى العراقية أن شباب العراق وأطفاله لا نظير لحالهم السيئة في أي بلد آخر في العالم .. شباب وأطفال متروكون للأقدار القاسية، لا أماكن مناسبة لممارسة هواياتهم والتعبير عن مواهبهم.

العراقية، ربما بسبب عاهتها العينية أو الأوامر الحكومية، إذا ما اقتربت من موضوع من هذه المواضيع في برامجها حرصت على مسّها مسّاً رفيقاً خشية المس بشعور الحكومة والبرلمان والطبقة السياسية المتنفذة الفاسدة.

لو كان الأمر بيدي لاقترحت وقف عمل العراقية وسائر الدوائر والأقسام المنضوية تحت لواء شبكة الإعلام العراقي، وتوزيع نصف موازنتها في صيغة إعلانات على الفضائيات الخارجية التي تتمتع بنعمة النظر ستة على ستة بكلتا عينيهما كقناة الحرة عراق والعربية اللتين تقدمان عبر نشراتهما وتقاريرهما الإخبارية وتحقيقاتهما وبرامجهما الحوارية، للشعب العراقي وللرأي العام العربي خدمة إعلامية منصفة ومتوازنة.. خدمة تعادل قيمة ما يُقدم منها في أسبوع واحد ما تنفقه قناة العراقية في سنة كاملة. أما النصف الآخر من الموازنة فسأقترح إضافته إلى موازنات وزارة الكهرباء أو وزارة الصحة أو وزارة التربية (بشرط عدم امتداد يد الفساد إليه)، فهذا أنفع وأجدى لنا نحن الشعب التعبان .. التعبان من ثقل ما تفعله بنا دولتنا الجديدة بمؤسساتها المختلفة، ومنها شبكة الإعلام وقناتها الفضائية العوراء.

المالكي وعلاوي يسبقان اللقاء الثاني بالحصول على ضمانات

طالباني في محاولة صلح ثانية.. والعراقية: ليس لدينا ما نخسره

□ بغداد / إياس حسام الساموك

كشف ائتلاف الكتل الكردستانية عن رعاية رئيس الجمهورية جلال طالباني اجتماعاً جديداً تحضره جميع قادة الكتل السياسية، فيما يشترط ائتلاف العراقية إيجاد ضمانات نجاح الحوار للاشتراك في الاجتماع.

وتعول الكتل السياسية على العلاقات الطيبة التي يتمتع بها رئيس الجمهورية مع الفرقاء والتي تمكنه من إدارة مثل هذا الحوار الوطني والوصول به إلى بر الأمان.

بدوره يقول القيادي في الكتل الكردستانية فرياد رواندزي إن اجتماعا موسعا سيعقد في الأيام القليلة المقبلة بمكتب رئيس الجمهورية جلال طالباني في بغداد تحضره القيادات السياسية جميعها بمن فيهم رئيس الوزراء نوري المالكي وزعيم ائتلاف العراقية إياد علاوي.

وكانت الوكالة الإخبارية للانباء قد نقلت عن مصادر رئاسية قولها أن لدى الرئيس طالباني نية لجمع المالكي وعلاوي على طاولة حوار بمقر إقامة طالباني الأسبوع المقبل، موضحة أن اللقاء سيُناقش محورين ، الأول حسم الخلافات بين دولة القانون والعراقية، والثاني مناقشة مصير بقاء القوات الاميركية في البلاد بعد نهاية العام الجاري.

إلا أن رواندزي الذي نفى لـ"المدى" تحديد موعد للاجتماع، وبحسب علمه فأن "الاجتماع سيحضره جميع القادة السياسيين ولا يكون مقتصرا على القادة الثلاثة".

وينقل القيادي الكردستاني عزم جميع مكونات العراقية على إنهاء الخلافات، مبينا انه "من المحتمل أن يحضر علاوي إلى بغداد خلال هذا الأسبوع ليتم بعدها تحديد موعد اللقاء المرتقب".

ويعاني المشهد السياسي العراقي جملة من الأزمات تتزايد مع استمرارية الوقت لاسيما بعد الخلافات التي حصلت بين ائتلافي دولة القانون والعراقية على خلفية الاتهامات المتبادلة بين زعيميهما، إلا أن نوابا من الائتلافين ينأون بأنفسهم عن هذه السجالات السياسية، وأكدوا في أحاديث سابقة لـ"المدى" أن الخلاف شخصي ما بين علاوي والمالكي ولا علاقة للنواب به، داعين إياهما إلى حل مشاكلهما بعيدا عن الساحة السياسية.

ويربط رواندزي مدى نجاح الاجتماع المرتقب بإرادة الكتل السياسية في تجاوز العقبات والمشاكل بينها والانفتاح على بعضها والانتهاء من المهاترات وكيل الاتهامات.

وكان لقاء مماثل قد عقد في الثلث الأخير من الشهر الماضي، غاب عنه زعيم القائمة العراقية إياد علاوي الذي اعتذر عن المشاركة لأسباب صحية، بيد أن مصادر أكدت لـ"المدى" وقتها أن علاوي لا يريد حضور اجتماع يتواجد فيه المالكي، كما غاب عن الاجتماع رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي ورئيس التحالف الوطني إبراهيم الجعفري، فضلا عن راعي اتفاقيات أربيل مسعود بارزاني.

وتمت خلال الاجتماع مناقشة سبل الحفاظ على حكومة الشراكة الوطنية وتفعيل اتفاق أربيل، واختيار المرشحين لشغل مناصب الوزارات الأمنية، وكما تم الاتفاق أيضا على تخفيف اللهجة الإعلامية، وبدا ذلك واضحا على لسان المتحدثة باسم العراقية ميسون الدملوجي التي امتنعت في تصريح سابق لـ"المدى" عن انتقاد أطراف معينة مكتفية بالقول "إن الاتفاقات السياسية تمنعنا من انتقاد الفرقاء"، إلا أن أوساطاً سياسية قللت من أهمية الاجتماع السابق بسبب غياب زعيم العراقية لأنه الطرف المهم في تجاوز الأزمة السياسية مع رئيس الوزراء.

من جانبه، يرفض ائتلاف العراقية الحضور إلى أي اجتماعات دون الحصول على ضمانات حقيقية من قبل الفرقاء، مجددا مطالبه بتطبيق كامل اتفاقيات أربيل والذي يرى التحالف الوطني تطبيقه باستثناء ملف المجلس الوطني للسياسات العليا والذي وبحسب نواب التحالف يجب أن يكون استشاريا لا تنفيذيا.

ويلفت محمد سلمان القيادي عن جبهة الحوار الوطني بزعامة نائب رئيس الوزراء صالح المطلك إلى أن علاوي سيحضر إلى البلاد حال الانتهاء من الرحلة العلاجية، متوقعا انتهاءها الأسبوع المقبل.

سلمان وهو نائب عن العراقية يؤكد لـ"المدى" أن ائتلافه لن يحضر أي اجتماع دون الحصول على ضمانات من باقي الفرقاء، غير انه كشف عن وجود حسن نوايا لبعضهم لأجل مناقشة جميع القضايا العالقة وإيجاد الحلول لها.

وتنتظر قيادات العراقية وجود تنازلات من دولة القانون من اجل إنجاح اللقاء المرتقب.

ويقول سلمان "ليس لدينا شيء نتنازل عنه فنحن ملتزمون بما تم الاتفاق عليه في مبادرة رئيس إقليم كردستان"، نافيا وجود أي مشاكل سياسية مع التحالف الوطني باستثناء حزب الدعوة الذي يتزعمه المالكي.

ولا يبدو أن التحالف الوطني يمتلك موقفا واضحا وصريحا تجاه ما يتمسك به ائتلاف العراقية، إذ غالباً ما يتهمه بالمطالبة بأكثر من استحقاقه الانتخابي وما اتفق عليه في أربيل، إلا أن أجنحة مهمة في التحالف وهي التيار الصدري والمجلس الإسلامي الأعلى ومن خلال أحاديث لنواب لهم متعاطفين مع مطالب العراقية لاسيما بخصوص تشكيل المجلس الوطني للسياسيات العليا ومنصب وزير الدفاع، حيث قال القيادي الصدري المفاوض أمير الكناني في تصريح سابق لـ"المدى": "نرى أن من حق العراقية أن تختار وزير الدفاع"، في حين ذهب النائب عن المجلس الإسلامي الأعلى علي شبر في اتصال هاتفي مع "المدى" إلى ضرورة أن يتم اختيار رئيس المجلس الوطني للسياسات العليا في البرلمان بالرغم من عدم الحاجة إلى هذا المجلس في الوقت الحالي".

الأمر لم يتوقف إلى هذا الحد، بل أن النائب عن حزب الدعوة تنظيم العراق جواد البزوني قال في حديث لـ"المدى" عقب إعلان العراقية تجميدات اجتماعاتها مع ائتلاف المالكي لحين تنفيذ مطالبها "إن دولة القانون لن تكون حجر عثرة أمام مطالبات العراقية إذا ما أصرت عليها وفي حال وجود تحقق المصلحة العامة من قبولها".

المحمود غير قلق من "عدد مرتكبي الجنح"

مجلس القضاء: ١٢ ألف موقوف في العراق.. و٢٩١ حكما بالإعدام

□ بغداد / المدى

أكد مجلس القضاء الأعلى أن عدد الموقوفين في كافة أنحاء العراق يبلغ نحو ١٢ موقوفا، فيما أشار إلى إصدار ٢٩١ حكما بالإعدام ضد مرتكبي جرائم "الإرهاب" و٩٣٦٩ حكما دون عقوبة الإعدام حتى النصف الأول من العام الحالي، فيما أعتبر الأمر نقطة مضيئة في تاريخ محكمة التمييز.

وقال رئيس المجلس مدحت المحمود في مؤتمر صحفي أمس إن "عدد الموقوفين في العراق يبلغ بين ١٠٠٠٠ إلى ١٢ ألفا"، مبينا أن "٢٩١ حكما بالإعدام صدر ضد مرتكبي جرائم الإرهاب وعرضت على محكمة التمييز".

وأوضح المحمود أن "محكمة التمييز أنجزت تدقيق ١٦٨ حكما منها، وصدقت ونقض البعض منها، ويؤمل أن تنجز المحكمة ما تبقى في مدة أقصاها شهر آب من هذه السنة"، معتبرا ذلك "نقطة مضيئة في تاريخ محكمة التمييز الاتحادية أن تنجز القضايا المتعلقة بالإعدام وتجتمع عليها الهيئة العامة خلال نفس السنة".

وأضاف رئيس مجلس القضاء الأعلى أن "بقية القضايا الجزائية التي عرضت على محكمة التمييز خلال نفس الفترة أي النصف الأول من سنة ٢٠١١، بلغت ٩٣٦٩ حكما، صدر فيها دون عقوبة الإعدام كسجن مؤبد أو مدى الحياة"، مشيرا إلى أن "محكمة التمييز أنجزت منها ٨١٧٢ قضية".

وأشار المحمود إلى أن "العام ٢٠١٠ كان قد شهد المصادقة من قبل محكمة التمييز على ٢٨٣ حكما بالإعدام أرسلت إلى ديوان الرئاسة، لغرض إصدار مرسوم جمهوري بالتنفيذ"، مبينا أن "٢٦ مرسوما جمهوريا فقط ورد من مجلس الرئاسة للتنفيذ".

وتابع المحمود أن "النصف الأول من العام الحالي شهد مصادقة محكمة التمييز الاتحادية ١١٩ حكما بالإعدام وأرسلت إلى رئاسة الجمهورية للتصديق عليها"، موضحا أن "ثلاثة مراسيم فقط مصدقة وردت من قبل رئاسة الجمهورية".

وأكد رئيس مجلس القضاء الأعلى أن "مجلس القضاء الأعلى ووزارة العدل باعتبارهما الجهة التنفيذية بانتظار باقي مراسم الحكم من قبل رئاسة الجمهورية لينال كل ذي حق حقه"، مشيرا إلى أن "الادعاء العام قام خلال النصف الأول من العام الحالي، أيضا بتدقيق ٤٧٢٤ قضية، أنجز منها ٤٦٩٣ قضية، أي أن نسبة الانجاز تجاوزت ٩٦٪".

وكشف المحمود أن "السلطة القضائية أعدت قاعدة بيانات ولأول مرة تتضمن أسماء المتهمين والجرائم المنسوبة لهم في دوري التحقيق والمحاكمة لتكون باقي السلطات على بينة ممن ارتكب جريمة وتسجل في سجله الشخصي"، مبينا أن "السلطة القضائية أدخلت حتى نهاية شهر حزيران الماضي ١٣٥٣٩٦ قيدا من المتهمين في دوري المحاكمة والتحقيق والعمل جار لإدخال بقية القيود ليفهم المجتمع عددا من أفراده الذين جنحوا والذين لم يجنحوا".

وأعرب رئيس مجلس القضاء الأعلى عن اعتقاده أن "رقم الذين جنحوا مازال لا يقلق، وأن الجريمة تكون بصوت عال تطغى على أصوات الخيرين"، بحسب تعبيره.

وكان مجلس القضاء الأعلى أعلن، منتصف آذار الماضي، عن وضع الحلول السريعة لحسم قضايا المعتقلين وإحالة من تتوفر الأدلة بحقهم إلى المحاكم المختصة، وإطلاق سراح من تثبت براءتهم.

وكشفت منظمة العفو الدولية في تقرير صدر، في ١٢ أيلول الماضي، عن وجود ما لا يقل عن ٣٠ ألف معتقل في السجون العراقية، لم تصدر بحقهم أحكام قضائية، متوقعة تعرضهم للتعذيب وسوء المعاملة، إضافة إلى وفاة عدد من المعتقلين أثناء احتجازهم نتيجة التعذيب أو المعاملة السيئة من قبل المحققين أو حراس السجون، الذين يرفضون الكشف عن أسماء المعتقلين لديهم.

وتكررت قضية انتهاك حقوق السجناء العراقيين بشكل لافت في الآونة الأخيرة، ففي ٢٤ حزيران من العام الماضي، أظهر شريط فيديو بثته وكالة "السومرية نيوز"، احتجاج سجناء عراقيين في سجن التسفيرات ببغداد على وجبات الطعام التي تقدم إليهم، لأنها على حد قولهم "مليئة بالديدان والعفن"، كما كشفت صحيفة لوس أنجلس تايمز في ١٩ نيسان من العام الماضي عن انتهاكات بحق سجناء عراقيين في سجن المثنى السري، ذكرت أنه كان يضم أكثر من ٤٣٠ سجيناً تعرضوا للتعذيب ولأشكال الانتهاكات على أيدي حراس السجن، قبل أن يتم نقلهم إلى مراكز احتجاز أخرى ومنها سجن التسفيرات في وقت مبكر من نيسان، مبينة أن أحداً لم يكن يعرف بأماكن وجود هؤلاء السجناء على مدار شهور، ولم يكن متاحاً لهم الاتصال بأسرهم أو محاميهم، كما لم تصدر بحقهم أي وثائق رسمية أو حتى أرقام احتجاز أو أرقام قضايا، فيما كان قضاة التحقيق ينظرون في قضاياهم من حجرة قريبة من إحدى حجرات التعذيب في مركز الاحتجاز، بحسب أقوال المعتقلين.

بسم اللّه الرحمن الرحيم
(إن وعد الله حق)
صدق اللّه العظيم
باسمي وباسم عائلة (المدفعي) أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى السادة الذين اتصلوا بنا هاتفياً أو عن طريق برقيات التعازي من داخل العراق أو من مختلف أنحاء العالم أو الذين حضروا مجلس الفاتحة المقام على روح (فقيدنا الأستاذ الدكتور سهام حسن فهمي المدفعي) سائلا المولى عز وجل أن يمن على الجميع بوافر نعمته ويحفظهم من كل مكروه.
المهندس هشام حسن فهمي المدفعي

شكر إلى السيد رئيس الجمهورية
بسم اللّه الرحمن الرحيم
(إن وعد الله حق)
صدق اللّه العظيم
باسمي وباسم عائلة (المدفعي) أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى فخامة السيد رئيس الجمهورية (مام جلال) لتفضله بإيفاد ممثل عن سيادته لحضور مجلس الفاتحة المقام على روح فقيدنا: الأستاذ الدكتور سهام حسن فهمي المدفعي سائلاً المولى عز وجل أن يمن على فخامته بوافر نعمته ويحفظه لخدمة عراقنا الحبيب.
المهندس هشام حسن فهمي المدفعي

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير
جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون
بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص
AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media, culture & Art
طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون